مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٢/٤/١٩

# وقائع خطيرة تكشف عنها لجنة مجلس الشعب فى موضوع الحراسات

## مـــراكـــز القـــوى الســـابقة كـــانت تعطـــل القـــرارات الجمهـــورية برفع الحـــراســـات

فى أول جلسة من نوعهـــا تعقدها لجنة الاقتراحـــات والعرائض بمجلس الشعب ـ للاستماع والمواجهـــة ـ فى موضوع قضية الحراســات فى ظل مراكز القوى الســابقة . جرت أمس مواجهـــة صريحة وشاملة بين عـــدد من الذين فرضت عليهم الحراســة وعدد من المسئولين بالدولة واعضاء مجلس الشعب . وكان الهدف من هذه المواجهة هو الوصول الى حلول لمشاكل الذين فرضت عليهم الحراسة كعقوبة للتنكيل بهم ولاغراض شخصية .

وكان اجتماع أمس هو ختام سلسلة متصلة من جلســات الاستماع التى عقدتها لجنـــة الاقتراحات والعرائض برئاسة السيد محمود أبو وافيه . على مدى الخمسة عشر يوما الماضية

وعلى ضوء هذه الجلسات التى استمعت فيها اللجنة لكل مآسى ومشاكل ووجهات نظر عدد كبير من الذين فرضت عليهم الحراسة . خرجت اللجنة بتقرير كشف عن وقائع خطيرة

وكان الذين شهدوا الجلسة خليطا غريبا من الناس .. بينهم الشيخ الطاعن فى السن والمشلول بسبب فرض الحراسة عليه .. والفتيات والامهات اللائى اصابهن الضرر والعوز خلال السنوات الماضية . وكلهم حريصون على حضور هذه الجلسة للادلاء بما حدث لهم .

وكان الحماس احيانا يسيطر على جو قاعة مجلس الشيوخ العتيقة التى عقد بها الاجتماع فتعلو هتافات الذين اصابهم الظلم سنوات طويلة :

— يحيا العدل . يحيا العدل

وكانت بداية الجلسة العرض الذى قدمه محمود ابو وافيه رئيس اللجنة لما انتهت اليه اللجنة ..

« بجلسة ١٨ مارس سنة ١٩٧٢ قرر مجلس الشعب احالة السؤال الموجه من السيد العضو الدكتور جمال العطيفى الى السيد وزير الدولة عن موضوع الحراسات الى لجنة الاقتراحات والعرائض لتجرى عليه جلسات استماع ومواجهة.

ومن ٢٢ مارس سنة ٧٢ بدأت اللجنة جلسات استماع يومية استمرت حوالى خمسة عشر يوما استمعت فيها الى عدد كبير من المواطنين الذين وفدوا الى مجلس الشعب . وقد سجلت سكرتارية اللجنة فى محاضر الاستماع كل ما ابداه المواطنون من شكاوى وطلبات وآراء ، كما تسلمت العديد من المذكرات والابحاث فى هذا الموضوع .

وقد قررت اللجنة تحديد يوم الثلاثاء الموافق ١٨ من ابريل سنة ١٩٧٢ موعدا لجلسة المواجهة هذه لعرض تقريرها من جلسات الاستماع مبوبا فى موضوعات.

## حماية المكاسب الاشتراكية

وتبادر اللجنة قبل أن تعرض ما لديها الى ضرورة التاكيد على أن المكاسب الاشتراكية التى تمت وفقا للقوانين الاشتراكية وتطبيقا لها ، هى حق للشعب المصرى ، نعمل جميعا على حمايتها والتمسك بها ، ولا شك أن حمايتها واجب على كل مصرى آمن بحق هذا الوطن ومستقبله كما آمن بثورة الثالث والعشرين من يوليو ١٩٥٢ وبانجازاتها العظيمة من أجل التقدم والتطور والازدهار ، والاشتراكية كما حددها الميثاق كفاية وعدلا : ليست كفاية فقط وليست عدلا فقط بل هى كفاية وعدل فى وقت واحد ، فاذا غابت احدى هاتين الدعامتين أصبح الامر خروجا على روح الاشتراكية ومجافاة لمفهومها .

واذا كانت الكفاية تعنى زيادة الانتاج بكل ما تعنيه زيادة الانتاج من مقدرة على

التقدم والتطور ورفع مستوى المعيشه والنهوض بالامة ، فان العدل يعنى سيادة القانون ، يعنى العيش فى مجتمع حضارى متمدين لا مكان فيه للهمجية وأسلوب الغاب .

ان ما وقفت عليه اللجنة من خلال جلسات الاستماع من معلومات ومآس تجعلنا نقول بلا أدنى تردد **ان الاشتراكية أعظم وأرقى من أن يكون سلب المال أسلوبا من أساليب تطبيقها** ، بل على النقيض من ذلك تماما ، ان فرض الحراسة من حيث المبدأ بعيدا عن سلطة القضاء لخروج على مبدأ العدل الذى هو دعامة أساسية من دعامات الاشتراكية وانتهاك صارخ لسيادة القانون وحرية الانسان بل هو أيضا خروج على الدعامة الثانية من دعامات الاشتراكية وهى الكفاية ، ذلك ما تسجله الوقائع التى سوف نسردها والتى تبين الى اى حد ضعف الانتاج بصورة مخجلة فى الاموال أثناء ادارة الحراسة مقارنا بانتاجها قبل فرض الحراسة .

واذا كان **الميثاق** هو الوثيقة التى أقرها الشعب المصرى لتحديد أسلوب التطبيق الاشتراكى ، فان الميثاق قد بين الطريق وصولا الى هذا التطبيق . ومن ثم فان أى اجراء يتناول حرية المواطن خارج النطاق الذى حدده الميثاق يكون اجراء باطلا ويتعين الغاؤه اعمالا لمبدأ سيادة القانون .

## أهـــواء مراكز القـــوى

**لقد خضع فرض الحراسة فى معظم الحالات الى أهواء مراكز القوى السابقة وتنفيذا لمخططاتهم بالعمل على تقويض** تحالف قوى الشعب كفكر مذهبى تميزت **به أشتراكيتنا ، استهدافا لايجاد نوع من أنواع الصراع الطبقى بين أبنـــاء شعبنا . اذا كان الامر هو تصـــفية الاقطاع فان ذلك كان يمكن أن يتحقق فى ظل سيادة القانون .**

وفيما يلى عرض لرأى اللجنة الذى حددته من واقع ما تلقته فى جلسات الاستماع :

## أولا : لماذا كانت تفرض الحراسة ولمـــاذا كانت ترفع ؟

ان فرض الحراسة أو رفعها لم يكن يستند الى أية مبررات ، لا من الواقع ولا من القانون ، مجموعة من المواطنين ضم اسماءهم كشف واحد فرضت عليهم الحراسة ، وبعد فترة من الزمن رفعت عنهم الحراسة ..

**لمـــاذا فرضت ؟ لا سبب .. لمـــاذا رفعت ؟ .. لا سبب ..**

بل ان الامر تجاوز هذا الحد ، حيث كانت تفرض الحراسة فى كثير من الاحيان تليفونيا بل كثيرا ما فرضت الحراسة على مواطنين لمجرد تشابه الاسماء .

## مجرد نماذج

**وفيما يلى نعرض نماذج قليلة من واقع ما اســـتمعنا اليه :**

**يقول احد المواطنين : فى سنة ١٩٦٥ فرضت الحراسة على احد الافراد وابنه بقرار جمهورى وبعد ايام فرضت حراسة اخرى بالتليفون من عبد المحسن ابو النور على باقى افراد الاسرة . وقد امتد اثر الحراستين الى ما يقرب من خمسين اسرة من الفلاحين الذين لا تزيد ملكية كل منهم عن نصف فدان بعد ضم الاطيان لينطبق عليها تجاوز الحد الاقصى للملكية . وتقدم الفلاحون بتظلمات ما زال منظورا منها حوالى ٢٥ تظلما والباقى لم يستطع ان ينفق على السير فى اجراءات التظلمـــات ففوضوا امرهم للـــه .**

وقد رفع تظلم الى الزعيم الخالد الرئيس جمال عبد الناصر فأمر برفع الحراسة بقرار جمهورى مع تسليم الاموال والممتلكات ، وكان قد سبق ذلك صدور أمر برفع الحراسة بكتاب من سامى شرف مع اعتبار الارض مباعة الى الاصلاح غير انه بالتظلم من هذا القرار صدر قرار رئيس الجمهورية المشار اليه برفع الحراسة وتسليم الاموال والممتلكات الى اصحابها . وقد طالبت هذه الاسرة بتنفيذ القرار الجمهورى فاخطرت بان قرار سامى شرف هو القرار الذى سينفذ ولا عبرة بقرار رئيس الجمهورية ، وقالوا لهم توجهوا الى رياسة الجمهورية ، وقد ترتب على ذلك ان توفى الخاضع بعد ان أخذ عبد المحسن أبو النور موقفا صلبا مستهدفا القضاء على الاسرة بكاملها .

توجهت الاسرة الى مكتب عبد المحسن أبو النور وسألته عن الموقف بالنسبة لهم فقال لن تسلم لكم الارض لان لنا وجهة نظر فى ذلك ، فطلبوا منه مرتبا [ نفقة ] فقال لا أستطيع لانكم غير خاضعين للحراسة ؟

ويقول مواطن آخر : فى عام ٦٣ فرضت الحراسة على والده وزوجته واولاده القصر ولكن القرار امتد الى الرشد منهم واسرهم واولادهم ، وفى عام ١٩٦٦ فرضت الحراسة مرة اخرى على والدهم واولاده واحفاده ، وفى عام ٦٨ صدر قرار بالافراج عن اموال وممتلكات والدهم واولاده واحفاده ثم اصدر الحارس العام قرار افراج نهائى ولكن لم يتم تنفيذه بسبب موقف سامى شرف وعلى صبرى وشعراوى جمعة ، حيث جمد القرار بل زاد الامر تعسفا فلم يطبق عليهم اى تيسير من التيسيرات الواردة بالقرار ٩٣٠ لسنة ١٩٦٧ بحجة ان الحراسة رفعت عنهم .

## الاصلاح رفض التنفيذ

ويقول مواطن آخر : انه فرضت عليه الحراسة سنة ١٩٦١ وتقررت نفقة ٢٩٨ قرشا لكل ولد من أولاده السبعة وزوجته وأمام ضالة النفقة فقد استأجر أطيانا هو واولاده سنة ٦٥ وشجرها موزا ، واذا بلجنة تصفية الاقطاع تفرض حراسة أخرى على الارض المؤجرة بدعوى انها مهربة ، رغم انها مؤجرة من حارس قضائى من الجدول واعتقل ولداه الاكبر سن ٢٠ سنة والثانى سن ١٦ سنة بعد أن تقرر أن يكون سن الاول ٥٠ سنة والثانى ٤٥ سنة ، وقد شكا الى الرئيس جمال عبد الناصر فأمر بالتحقيق ولما ثبتت صحة شكواه أمر برفع الحراسة عن الارض المؤجرة ، غير أن الاصلاح الزراعى رفض التنفيذ ..

ويقول مواطن آخر : كانت اسرته على خلاف مع اسرة العمدة وكان رئيس لجنة تصفية الاقطاع فى المحافظة صهرا لعائلة العمدة فقام بفرض الحراسة عليه وعلى والده وشقيقه بدون سبب .

ويقول مواطن آخر : فى عام ١٩٦٥ صدر قرار بوضعه تحت الحراسة بسبب موضوع عرض على النيابة وحفظ بقرار منها ، وقد تظلم من قرار الحراسة فشكلت لجنة تحقيق انتهت الى براءته وتظلم الى رئيس الجمهورية عام ١٩٦٨ فصدر قرار برفع الحراسة ثم فوجىء فى ١٩٧٠/٧/١٤ بفرض الحراسة عليه مرة أخرى .

ويقول مواطن آخر : فرضت الحراسة على والد زوجته واولاده وبعد ثلاثة ايام رفعت الحراسة عن احد الابناء لانه ضابط بالجيش وبقيت الحراسة على باقى الاولاد ومنهم زوجته .

ويقول مواطن آخر : انه كان يتعامل مع احدى الشركات حيث اشترى مادة تستعمل فى مصنع صغير يملكه ، وقد فرضت الحراسة على الشركة ووجد اسمه كعميل لها حيث كان قد تقدم بطلب لشراء هذه المادة فاعتبر من اصحاب هذه الشركة رغم انه تعامل كعميل فقط وقد تظلم دون جدوى .

ويقول مواطن آخر : انه بدا حياته نجارا ونجح فاصبح مالكا لمصنع ومعرض اثاث ، وقد فوجىء باعتقاله وفرض الحراسة عليه وبيعت أملاكه فى ثلاثة أيام وفى السجن الحربى لاقى صنوفا من العذاب يعف اللسان عن ذكرها [ وقد أطلع اللجنة على آثار التعذيب بجسمه ] ثم قدم للمحاكمة فقضى ببراءته فاستمر فى السجن الحربى حتى اكمل خمس سنوات بعد الحكم ببراءته ثم افرج عنه أخيرا .

وقد ذكر هذا المواطن للجنة وقائع محددة فيها اعتداء على كرامته كانسان نمسك عن ذكرها الان وترى اللجنة تحويلها الى المدعى العام الاشتراكى مع من اتهموا بارتكابها من مراكز القوى السابقة .

## حراسة بدون تحقيق

هذه بعض الامثلة القليلة التى أرادت اللجنة بها أن توضح كيف كانت تفرض الحراسة وكيف كانت ترفع وتستخلص اللجنة منها ما يلى :

١ ـ ان فرض الحراسة أو رفعهاكان يخضع لمراكز القوى السابقة واهوائها .

٢ ـ ان مراكز القوى السابقة كانت تعطل تنفيذ القرارات الجمهورية برفع الحراسة .

٣ ـ ان تحقيقا لم يجر مع احد بل ان الحقائق كانت تطمس وتزيف .

٤ ـ انالحراسة كانت عقوبةتستعمل للتنكيل ولاغراض شخصية .

٥ ـ ان اقدار الناس كانت تتحدد أحيانا بالتليفون .

## ثانيا : حسابات الحراسة :

تعددت الشكاوى من حساباتالحراسة مع الخاضعين بشكل واضح ، وقد تشابكت الحسابات الى الحد الذى جعل من المستحيل عرضها بالتفصيل فى هذه الجلسة .

**وترى اللجنة انه قد حدثت اضرار بالاموال والممتلكات ليس فقط فى حق الخاضعين ولكن أيضا فى حق الوطن حيث اتسم الانتاج بالنسبة لهذه الاموال بالانخفاض الشديد كما اتسمت الادارة بالاهمال وبالانحراف فى بعض الاحيان.**

وتتركز الشكاوى فى هذا الصدد حول النقاط الاتية :

١ ـ تقدير الاموال .
٢ ـ أثمان العقارات والممتلكات المباعة بواسطة الحراسة .
٣ ـ أسلوب البيع .
٤ ـ الاهمال فى مواجهة الضرائب مما رتب على الاموال ديونا ضخمة استغرقت معظم الثروات .
٥ ـ ادارة الاصلاح الزراعى .
٦ ـ المحاسبة مع بنك التسليف .
٧ ـ المحاسبة مع شركات التأمين .
٨ ـ أسعار الاسهم .
٩ ـ تحقيق الديون وتحصيلها .
١٠ ـ ادارة الحدائق واهمالها .
١١ ـ ادارةالمصانعوانخفاض انتاجها.

**وترى اللجنةانه بالنسبةلهذا الموضوع فانه يتعين أن تشكل لجنة فنية ، لبحث التظلمات من حسابات الحراسة .**

## تصرفات صارخة فى الادارة والاستغلال

**وفيما يلى بعض الامثلة التى قررت اللجنة عرضها فى هذا الاجتماع للتدليل على ما شاب تصرفات الحراسة من عيوب سواء من حيث الادارة او من حيث الاستغلال .**

■ يقول احد المواطنين ان تصفية مراكز الخاضعين الذين آلت املاكهم للدولة قد جانبها الانصاف وبعدت عن ابسط اصول الاشتراكية وضرب لذلك مثلا بان قرارا صدر له بالتخلى عن اصوله وخصومه ونص هذا القرار على ان تباع اطيانه وقدرها ٤٤ فدانا بثمن قدره ٧٠٠٠ جنيه فى حين يزيد ثمنها الفعلى على ٣٢ الف جنيه . كما بيعت له قطعة ارض فضاء فى منطقة العجوزة بخمسة جنيهات للمتر فى حين ان ثمن المثل فى ذات التاريخ هو ثلاثون جنيها للمتر .

■ ويقول مواطن آخر انه حوسب عن ايراد ٢٠ فدانا فى مدة ست سنوات كاملة بمبلغ ٤٣ جنيها للعشرين فدانا باكملها وفى المدة كلها فى حين ان هذه الارض كانت مؤجرة بواقع ثلاثين جنيها للفدان الواحد ومجموع ذلك ٣٦٠٠ جنيه .

كذلك تمت محاسبته على ٢٣ فدانا مزروعة عنبا كانت ثمارها مباعة قبل فرض الحراسة بمبلغ ٢٥٠٠ جنيه حوسب عنها فى مدة ست سنوات على اساس ان المصاريف ١٥٠٠٠ جنيه والايراد ٩٠٠٠ جنيه وبعد ثلاثة ايام صحح الحساب فاصبح رقم المصروفات ١٣٠٠٠ جنيه والايراد ٩٠٠٠ جنيه اى بخسارة قدرها ٤٠٠٠ جنيه .

■ ويقول مواطن آخر ان الحراسة تسلمت منه حصانا ضمن ما تسلمته ، طالبته عند رفع الحراسة بمبلغ ٤٢ جنيها مصاريف علاج هذا الحصان مع اخطاره بان الحصان قد نفق .

■ ويقول مواطن آخر ان الحراسة قد اضافت على حسابه ثمانية جنيهات شهرية عبارة عن اجرة كلاف لحمار واحد مع العلم بان ثمن الحمار لايتجاوز هذا المبلغ.

وكم تذكرت اللجنة ، وهى تستمع الى مثل هذه الوقائع ، المثل المصرى الساخر : « شىء لزوم الشىء ! » ..

ان مسئولية الحراسة عن تصرفاتها فى الاموال خلال فترة الحراسة قائمة باعتبارها وكيلة فى الادارة عن الخاضعين.

وترى اللجنة أنه من الضرورى مساءلتها عن هذه التصرفات أمام لجنة التحقيق المشار اليها فيما سبق .

كذلك فان قانون من أين لك هذا يجب أن يطبق بواسطة المدعى العام الاشتراكى على كل من أثرى بلا سبب متى ثبت ثراؤه من عمله فى الحراسة وتختص لجنة التحقيق بابلاغ المدعى العام الاشتراكى

## ثالثا : التناقضات والمفارقات التى لمستها اللجنة :

فى الوقت الذى طبق فيه القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ على المصريين من أبناء هذا الوطن ، مع اعتبار أملاكهم مبيعة للدولة حدث ما يلى :

١ — ان جميع أموال وممتلكات الرعايا البريطانيين والفرنسيين والاستراليين الذين اشتركوا فى عدوان ١٩٥٦ حولت لهم الاموال بالسعر الرسمى وبالعملة الصعبة بواقع ٦٥٪ اى ما يوازى ١٣٠٪ من قيمتها بالعملة المصرية .

٢ — ان جميع أموال البلجيكيين والايطاليين واللبنانيين والسعوديين واليونانيين بل وأيضا اليهود من رعايا دول أجنبية حولت اليهم ومنهم على سبيل المثال اميل داود عدس .

٣ — فرضت الحراسة بالتبعية وبعد وفاة والد الخاضع الاصلى بعشر سنوات على مواطن يعمل بناء لا يمتلك شيئا كان مستأجرا مائة متر حكرا وبنى عليها منزلا يدر عليه دخلا قدره عشرة جنيهات شهريا وما زال حتى الان — وهو لايعرف سببا لفرض الحراسة على والده المتوفى وبالتبعية عليه — ويعتقد أن هناك تشابها فى الاسماء وتحاسبه الحراسة حتى اليوم على استقطاع ٥ جنيهات ونصف جنيه شهريا وتترك له ٤ جنيهات ونصف جنيه مقابل سكنه .

٤ — مقاتل بالجبهة فرضت الحراسة على والده سنة ١٩٦٣ ثم رفعت بالقرار الجمهورى ٧٠٤ لسنة ١٩٦٨ ثم أعيد فرضها . يذكر أن الحراسة قامت ببيع منزله الوحيد والذى تقيم فيه أسرة الخاضع الى شركة الشرق للتأمين ، مخالفة فى ذلك حكم القرار الجمهورى رقم ١٨٧٦ لسنة ١٩٦٤ بجواز احتفاظ كل خاضع بمنزله الذى يقيم فيه ويلتمس الغاء ذلك البيع وتسليمه العقار المبيع .

## استيلاء بالتليفون

٥ — مصنع تقطير كان يحقق ربحا قدره ٤٢٪ فرضت عليه الحراسة بسبب منافسته لمصنع تقطير تابع للقطاع العام كان يحقق ربحا قدره ٥٪ فقط .

وأوضح أنه تم **الاستيلاء على المصنع بالتليفون** وبدون قرار للقضاء عليهم كمنافسين ، وكان مصنع الخاضع قد عقد طلبية مع روسيا بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه تصدر خلال عشرة أشهر وبعد فرض الحراسة قام الحارس وهو رئيس مجلس ادارة الشركة المنافسة بتنفيذ تلك الطلبية فى ٣٨ شهرا بدل وأعاد المستورد البضاعة لعدم مطابقتها للمواصفات وهى موجودة بجمرك اسكندرية يدفع عنها رسوم أرضية تسعين جنيها يوميا ، واستطرد قائلا: ان مصانعه معطلة وهى تضم ٦٠٠ عامل كذلك ذكر أن مندوب الحارس استولى على مبلغ ١٢٦ ألف جنيه كانت مودعة بالبنك ولا يعرف مصيرها .

واللجنة اذ تنهى هذا البيان ترجو بعد مناقشته فى هذه الجلسة وما قد يكون للحكومة أو لممثلى الاتحاد الاشتراكى أو السادة الاعضاء من ملاحظات أو آراء ، ترجو أن تعرض تقريرها النهائى على المجلس فى أقرب جلسة مرفقا به مشروعات القوانين اللازمة لوضعها موضع التنفيذ حتى يكون مبدأ سيادة القانون هو المبدأ الذى يحكم أبناء هذا الشعب كما تكون الديمقراطية دائما هى الطريق الذى نأمن غيه السير قدما لتحقيق آمال وطننا جميعا فى النصر مع الحفاظ على الوحدة الوطنية فى ظل تحالف قوى الشعب العامل » .

## اهتمام الرئيس بالحراسات

**وبعد أن انتهى رئيس اللجنة من عرض تقريرها ، فتحت مناقشة عامة .**

وشهد السيد **حافظ بدوى** رئيس مجلس الشعب جانبا من الاجتماع واعلن **ان الرئيس انور السادات يولى هذا الموضوع أهمية بالغة . ونحن ندرك ادراكا كاملا ان كثيرا من المواطنين الابرياء قد اصابتهم كوارث لمسناها بانفسنا وشاهدناها بعيوننا .**

اننا نريد ان ننطلق جميعا الى تحقيق عدل شامل كامل لكل مواطن على ارض هذا البلد .

وطلب رئيس المجلس من اللجنة أن تبلور كل ماتقدم من اقتراحات ودراسات وكل مابحث من توصيات . وقال انه يعلم ان الحكومة تشترك فى هذا الامر وتؤيده ، **وان مايبحث الان لا يمكن ابدا ان يقال ان فيه مساس بالاشتراكية ، لان الاشتراكية — وهى تنبع اساسا من ديننا — اساسها العدل .**

وقال الدكتور **جمال العطيفى** ان الغاء القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ لن يحل المشاكل ، والحراسات السابقة على ٢٤ مارس ٦٤ تحتاج الى معالجة خاصة ، والحراسات اللاحقة منها حراسات الغيت فعلا وقد تكون هناك مشاكل متعلقة بها وحراسات لازالت قائمة حتى الان ، ويجب ان يكون اول مطلب لنا الغاؤها فورا . وهناك امور عملية دقيقة وهى ان الحراسة قد تكون قد تصرفت فى بعض الاموال ، وكيف يعالج اثار هذا بالنسبة للاطيان والعقارات والمديونات . ولابد ان نطالب فورا برفع الحراسات التى رفعت بعد عام ١٩٦٤ لان الحراسات السابقة على ٦٤ تقرر ايلولتها للدولة .

وطالب **احمد يونس** بان يتضمن تقرير اللجنة ضرورة محاكمة كل المسئولين عن وضع الابرياء تحت الحراسة ، وتحويل المجرمين الذين اهدروا كرامة الشعب الى المحاكمة .

حتى يعلم كل حاكم يحكم البلد انه سيأتى اليوم الذى تنتصر فيه ارادة الشعب .

وطالب بمحاكمة المسئولين عن ادارة الحراسات الذين بددوا اموال الشعب وسرقوه ، ويجب ان يحاكموا بقسوة حتى ينال كل متهم جزاء ما بددوه من اموال الشعب .

وطالب **محمد شاهين** بدفع تعويضات للذين اضيروا من فرض الحراسات عليهم . وطالب **سيد جلال** بمحاكمة الذين بددوا اموال الشعب .

## الحارس العام يعقب ..

وتحدث **ابراهيم الشربينى** [ الحارس العام ] فقال انه يحيى التقرير الذى انتهت اليه اللجنة . وعلق على **توصيات** اللجنة قائلا .. **بالنسبة لرفع الحراسة على كل من طبق عليه** .. ارى ان القانون ١٥٠ نص فى مادته الاولى على رفع الحراسة والحراسة رفعت فعلا عن جميع الخاضعين قبل ١٩٦٤ . اما بالنسبة للاشخاص الذين مازالوا خاضعين للقانون ١١٩ لسنة ٦٤ فهو الذى يحتاج الى قرار ولم يبق من الحالات الموضوعة تحت الحراسة طبقا لهذا القانون سوى ١٢٨ حالة من بين ١٦٥٠ حالة كانت مفروضة عليها الحراسة . وارجو ان يشمل قرار رفع الحراسة جميع الخاضعين من المصريين وغير المصريين . وقال انه لا اعتراض لنا على الغاء القانون ١٥٠ والقرارات التى صدرت بالتطبيق على احكامه .

وأشار الى العقبات التى سوف تصادف تطبيق النص .. وقال ان الاحوال التى خضعت للحراسة عقارات ومنشآت وأراض زراعية وأوراق مالية . والحراسة تصرفت فى الكثير من ذلك .

فبالنسبة للاراضى الزراعية مساحتها ٤٢ الف فدان سلمت للاصلاح الزراعى ، وبعضها وزع بالتمليك على صغار الفلاحين وهذه اول مشكلة تصادف التطبيق ، ومساحة هذه الاراضى ١٧ الف فدان . والباقى لم يسجل اى عقد بيع له حتى الان ولا يوجد مانع من فسخ عقد البيع ، وتسلم الارض محملة بعقود الايجار .

وهنا اعلن **ابو وافية** انه طالما تعلقت للفلاحين حقوق ببعض الاطيان فان هذه الحقوق يجب ان تبقى وتستمر فى مقابل أن يأخذ صاحب الارض ثمنها كاملا وفقا للقانون .

وعاد الحارس العام يقول : انه بالنسبة للعقارات والاراضى الفضاء فان اغلبها بيع الى شركات التأمين والى اشخاص عاديين بطريقة رسمية ، اى بواقع ١٢٠ مثل الضريبة بالنسبة للعقارات . و ٧٠ مثل الضريبة بالنسبة للاراضى . وتساءل كيف السبيل لاسترداد العقارات التى بيعت لغير القطاع العام ، او التى بيعت للقطاع العام وسجلت ومن الذى يتحمل مصروفات التسجيل فى حالة فسخ العقود . وقال ان **المنقولات** بعضها بيع بالمزاد او لجهات حكومية واستردادها بالغ الصعوبة ويدخل فى ذلك المواشى والخيول ، واعتقد ان الحق

بالنسبة لهذه المنقولات لابد ان يقتصر على الثمن .

واغلب الاوراق المالية لم تبع ولو كانت بيعت للقطاع العام يمكن استردادها وبالنسبة للديون السابقة على فرض الحراسة وتراخت الحراسة فى سدادها، فان الحل العادل لها أن يعفى الخاضع من فوائد الديون . وبالنسبة **للمشاكل الاستغلال الزراعى** قال الحارس العام ان المشكلة ليست مشكلة قيمة ايجارية

انما مشكلة تحصيل ، ومجموع المتأخرات على المزارعين الذين استأجروا الاراضى تبلغ مليون جنيه لم تحصل . واقترح ان يفتح للخاضعين للحراسة باب الطعن فى الضرائب خلال مدة محددة وتأجيل سداد الديون .وبالنسبة **للمنشآت التجارية والصناعية** قال الحارس العام انها لاتزال تحت التصفية ولا مانع من ردها .

## الاصلاح الزراعى مستعد للتنفيذ

واشاد **المهندس سعد هجرس** رئيس هيئة الاصلاح الزراعى بالتقرير الذى اعدته اللجنة وقال انه عاش ٤ سنوات وبابه مفتوح لسماع الالام ومشاهدة الكوارث وانه يألم لمئات الاشخاص الذين وضعوا تحت الحراسة . والاصلاح الزراعى عند ما استولى على مليون فدان استولى عليها بالحق والقانون ، وقال انه فى المؤتمرات الدولية لم يكن يجرؤ ان يذكر اراضى الحراسة على اساس انها تابع للاصلاح الزراعى ، لان مجرد ذكرها يهدد القرارات الاشتراكية وقوانين الاصلاح الزراعى .. وقال عندى من النماذج للذين خضعوا للحراسة مايشيب له الوجدان . فحراسات كثيرة فرضت بالتليفون . واعلن انه بعد كارثة يونية ١٩٦٧ اتجهت الدولة لتصحيح المظالم وطلبت تشكيل لجنة لبحث الحالات التى فرضت عليها الحراسة . وكانت نتائج البحث مذهلة فقد تبين من ٣٤٤ حالة خضعت للحراسة ان ٣٥ حالة فقط هى التى خالفت قانون الاصلاح الزراعى .

واعترف ان الاراضى التى خضعت للحراسة لم تلق العناية مما ادى الى تدهورها . وقال ان الاراضى التى ملكت لم تنتقل الملكية بسند رسمى . ومراجعة الحسابات يمكن ان تتم عن طريق لجنة محايدة من الجهاز المركزى للمحاسبات لضمان حقوق الناس . وفى النهاية اكد ان مجلس الشعب ولجنته يملك الرأى والقرار والحكومة تملك التنفيذ .

## حديث الخاضعين للحراسة

ثم اعطيت الكلمة بعد ذلك لبعض المواطنين الذين فرضت عليهم الحراسة وتحدثوا من فوق منبر قاعة الشيوخ التى عقدت فيها الجلسة واشاروا الى التصرفات غير الانسانية التى حدثت لهم والى الاستبداد الذى الم بهم والخسارة التى لحقتهم ..

☐ **قال الدكتور الدمرداش احمد** انه يطالب بالافراج عن الممتلكات بدون اى قيد . وقال انه اشترى عام ١٩٤٨ ارض فضاء بجوار مستشفى العجوزة بسعر المتر ٥ جنيهات وبيعت هذه الاراضى عندما فرضت عليه الحراسة عام ١٩٦٩ بنفس السعر مع ان ثمنها كان قد ارتفع الى ثلاثين جنيها للمتر الواحد .

☐ وعندما وقف **فريد ابو شادى** فوق المنبر احنى راسه وقبل المنبر الذى شهد مواقفه وطنية له ايام ان كان عضوا

بمجلس الشيوخ ، وقال ان مراكز القوى لم تسلب حتى السياسى فقط وانما فرضت على الحراسة ولست ادرى لماذا ، وانا الذى ناضلت ودافعت وطالبت طوال حياتى بالمبادىء الاشتراكية وتحديد الملكية

☐ وقال **علوى حافظ** ان بعض افراد اسرته فرضت عليهم الحراسة وكانوا ضحية للحركة الطاغية المستغلة ،وطالب بان تعالج هذه القضية بوضوح حتى لا تنشأ ثغرات جديدة . وطالب بان تتم عملية متابعة للقرارات التى ستتخذ .

☐ وتحدث **سعد فخرى عبد النور** وطالب بسرعة اعادة الاموال والممتلكات لمن فرضت عليهم الحراسة .

☐ وذكر **فتحى المسلمى** مثالا من الامثلة الصارخة التى تعرض لها فقال انه كان يملك محطة بنزين ثمنها ٨٥ الف جنيه ، بيعت عندما فرضت عليه الحراسة بمقدين **الاول** بيعت فيه الارض بـ ١٥ الف جنيه ، **والثانى** بيعت فيه الارض وما عليها بنفس سعر بيع الارض !

## رأى الحكومة

☐ وتحدث **المستشار الباجورى** نائبا عن **عبد المنعم عمارة** وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء والمسئول عن الحراسات فقال ان الحكومة اتخذت بالفعل اجراءات تشريعية وادارية للعمل على تنفيذ دعوة الرئيس السادات الى تصفية الحراسات السابقة والعمل على وقف أية مظالم نتجت من هذه الحراسات . وشكلت الحكومة لجنة لفحص جميع حالات من لازال تابعا لتدابير الحراسة وانتهت اللجنة من فحص حالاتهم . وتقوم اللجنة بدراسة المقترحات التى تكفل رفع جميع المظالم التى نتجت عن فرض الحراسة وستسهم اللجنة مع مجلس الشعب فى تنفيذ اى اقتراحات تؤدى الى رفع الظلم كاملا .

## عرض الامر على مجلس الشعب

وفى نهاية الاجتماع الذى استغرق اربع ساعات اعلن محمود ابووافية ان اللجنة قررت تشكيل لجنة تضم المهندس **سعد هجرس وابراهيم الشربينى ومصطفى الفار والدكتور جمال العطيفى** لدراسة كل ما اثير من مناقشات ووضع التوصيات التى ستعرض على المجلس فى الجلسة التى يعقدها يوم ٣٠ ابريل مقرونة بمشروع قانون كامل يؤدى الى التمسك بالمكاسب الاشتراكية للشعب المصرى ، والتمسك بالعدل وسيادة القانون ، ويعالج الموضوعات التفصيلية الخاصة بالحسابات والعلاقات المنشعبة لهذا الموضوع باسلوب علمى شعبى ديمقراطى ☐

**فؤاد سعد**

**سامى متولى**